تمهيـــــد

من اتفاقية الجلاء فى يوليو ١٩٥٤
الى تاميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦

★ اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ٠

★ مصر تحظر عبور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس ٠

★ العلاقات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية ٠

★ قلق الدول الغربية من نتائج انتهـــاء سريان امتيـــاز شركة قناة السويس ٠

★ تدهور العـــلاقات الغربيـــة مـــع مصر ، وتأميـــم مصر لشركة قناة السويس ٠

من الجـــلاء ١٩٥٤
الى التاميـــم ١٩٥٦

حظيت قناة السويس باهتمام دولى منزايد فى العقد الذى أعقب الحرب العالمية الثانية لسببين رئيسيين الى جانب ما كانت تحظى به أصلا بفضل أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية المعروفة ٠

السبب الأول كان يرجع الى الموقف الذى نشأ عن مطالبة مصر بجلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، وقد أدت تلك المطالبة المصرية الى التوصل للاتفاقية المصرية الانجليزية عام ١٩٥٤ ، التى نصت على انسحاب القوات البريطانية على مراحل ٠

أما السبب الثانى الذى أثار اهتماما وقلقا دوليا متزايدا ، فهو ذلك النزاع القانونى والاقتصادى الناجم عن رفض مصر المستمر السماح للسفن الاسرائيلية باستخدام القناة ، ولم يحدث أى تقدم نحو التوصل لحل لتلك المشـــكلة ٠

اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس :

تم التوصل عام ١٩٥٤ للاتفاقية المصرية الانجليزية للجلاء عن منطقة قناة السويس على مرحلتين ٠ تمثلت المرحلة الأولى فى اتفاق مبدئى ، وقعه بالأحرف الأولى فى القاهرة فى السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٤ كل من جمال عبد الناصر ، رئيس الوزراء المصرى ، ووزير الدولة البريطانى لشئون الحرب (١) ٠

وقد أبدى كل من الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس ارتياح

---

(١) انظر نص الاتفاق فى نشره الخارجية الأمريكية عدد ٩ أغسطس ١٩٥٤ ص ١٩٨ ص ١٩٩ ٠

الحكومة الأمريكية ، وامتدح دالاس الاتفاق بوصفه خطوة كبرى فى تطور العلاقات بين دول الشرق الأدنى والدول الغربية ، وقال وزير الخارجيه الامريكى :

(أ) قد رحبت بقرار مصر باتاحة قاعدة قناة السويس للقوات البريطانية فى حالة حدوث عدوان فى المنطقة ·

(ب) وبتصميم الطرفين على الالتزام باتفاقية ١٨٨٨ لضمان حريه الملاحة ·

(جـ) وبالنية المعلنة للحكومة المصرية بتكريس كل طاقاتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الداخلية (٢) ·

وفى السابع عشر من أكتوبر ١٩٥٤ ابرمت الاتفاقية النهائيه المؤسسة على الشروط المبدئيه التى تم التوصل اليها فى السابع والعشرين من يوليو من نفس العام · وقد نصت الاتفاقية النهائية على جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس خلال عشرين شهر . كما نصت على أن مناطق محددة فى قاعدة قناة السويس سوف تبقى فى حالة تشغيل تسمح بالكفاءة والصلاحية للاستخدام الفورى بواسطة المملكة المتحدة فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة خارجية على احدى دول الجامعة العربية أو تركيا ·

أما اذا حدث تهديد بوقوع مثل هذا الهجوم ، فان مشاورات فوريه يجب أن تجرى على بين مصر والمملكة المتحدة ، وقد اعترفت الحكومتان بأن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، تمثل ممرا مائيا له أهميه دولية من الناحية الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، كما اعربا عن عزمهما على الالتزام بالاتفاقية التى تضمن حرية الملاحة فى القناة والموقعة فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٨٨٨ م (٣) ·

وقد كرر وزير الخارجية الأمريكية دالاس التهنئة لمصر فى نفس يوم ابرام الاتفاقية قائلا (ان مصر بقبولها التزامات جديدة وذات طابع أشمل عن القاعدة فى منطقة القناة . قد أكدت التزامها بمبدأ حرية العبور فى القناة طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ م) (٤) ·

---

(٢) نشره وزاره الخارجية الأمريكية ٩ أغسطس ١٩٥٤ ص ١٩٨ . وانظر أيضا نفس النشره فى ١٦ أغسطس ١٩٥٤ ص ٢٣٤ ·

(٣) انظر نصوص اتفاقيتى ١٨٨٨ ، ١٩٥٤ ، فى وثائق مسكلة قناه السويس ٢٦ يوليو ـ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ ، نشرة وزاره الخارجية الأمريكية رقم ٦٣٩٢ ص ١٦ ـ ٢٣ ·

(٤) نشره وزاره الخارجية الأمريكية ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧٣٤ ·

مصر تحظر عبور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس :

كانت حرية العبور فى قناة السويس فى واقع الامر محلا للجدل الكبير منذ ابرام اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، وقد بحث مجلس الأمن النزاع فيما بين ٢٦ يوليو الى الأول من سبتمبر ١٩٥١ (٥) ، وكانت حجة اسرائيل فى ذلك الوقت ان مصر باستمرارها فى حرمان سفن اسرائيل من استخدام القناة قد انتهكت :

(أ) القانون الدولى باستخدام حقوق الدول التجارية وقت السلم ٠

(ب) وهدنـــــة ١٩٤٩ م ٠

(جـ) اتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ م ٠

وكان حجة مصر ردا على اتهامات اسرائيل أن الهدنة لم تتحول الى اتفاقية سلام ، وان الهدنة وان كانت قد منعت الحرب ، لكنها لم تحظر التدابير الاقتصادية ، وان اسرائيل نفسها قد انتهكت نصوصا أخرى فى اتفاقية الهدنة ٠

وفى أول سبتمبر ١٩٥١ ، اعتمد مجلس الأمن بموجب ٨ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٣ أصوات ، قرارا يدعو مصر الى انهاء القيود المفروضة على مرور الملاحة التجارية الدولية والسلع عبر قناة السويس مهما كانت وجهتها ، وان توقف كل أشكال التدخل فى تلك الملاحة وبما يتجاوز القدر الضرورى من التدخل اللازم لضمان سلامة الملاحة فى القناة نفسها وبما يكفل مراعاة الاتفاقيات الدولية نافذة المفعول (٦) ٠

وعلى الرغم من ذلك القرار وغيره من الجهود الدبلوماسية الساعية لتحقيق تلك الغاية استمرت مصر فى حظرها للسفن الاسرائيلية وغيرها من السفن التى تحمل شحنات تعتبرها مصر مهربة الى اسرائيل (٧) ٠

وفى سبتمبر ١٩٥٤ ، قبيل ابرام الاتفاقية المصرية الانجليزية حول

---

(٥) انظر النص الحرفى للمداولات فى وثائق مجلس الامن المحرر الموقت ص ٥٤٩ ــ ٥٥٨ ما بين ٢٦ يوليو الى الأول من سبتمبر ١٩٥١ ٠

(٦) امتنع كل من الاتحاد السوفيتى والصين والهند ، انظر النص الكامل فى نشرة الخارجية الأمريكية ١٧ سبتمبر ١٩٥١ ص ٤٧٩ ٠

(٧) سجلت الوثائق السرية التالية الاجراءات التى اتخذتها مصر آنئيذ : برقية رقم ٩٧٢ من لندن فى ٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، سرى ملف ٩٧٤ ــ ٦٥٤/١٠/٧٣٠١ ، وبرقية رقم ٦٤٠ من القاهرة فى ٧ أكتوبر ١٩٥٤ ملف ٩٨٤ أ ــ ٧٥٤/١٠/٥٣ ، وبرقية رقم ٢٠ من حيفا فى ١١ أكتوبر سرى ، ملف ٩٧٤ ــ ١١٥٦/١٠/٥٣٠١ ، وبرقية رقم ٢٧ من بورسعيد ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ سرى ملف ٥٣٠١/٩٧٤ ــ ١٠ ــ ١٨٥٤ ٠

قناة السويس بوقت قصير ، حاولت السفينة الاسرائيلية (بات جاليم) اختبار النوايا المصرية ، بعبور قناة السويس ، فاحتجزتها السلطات المصرية التي اتهمتها بأنها قد أطلقت النيران على قوارب الصيد المصرية ٠

وفي الرابع من اكتوبر ١٩٥٤ ، ساورت الشكوك وزارة الخارجية الأمريكية في أن تكون شحنة السفينة مجرد ذريعة لمنع عبورها ، فأرسلت تعليماتها للسفير الأمريكي في القاهرة لكي تعرب للحكومة المصرية بطريقة غير رسمية عن أمل الولايات المتحدة في أن تقوم مصر باطلاق سراح السفينة الاسرائيلية ، اذا ما ثبتت عدم حجية الاتهام بأنها قامت باطلاق النار على القوارب المصرية ، كما فوضته الخارجية الأمريكية في أن يؤكد وجهة نظر الولايات المتحدة بأن خير ما يخدم المصالح المصرية هو أن تسمح بعبور قناة السويس دون قيود ، والا فان الولايات المتحدة سوف تضطر لتأييد حق اسرائيل في حرية العبور ، وهو ما قد يقلل من احتمالات التعاون المفيد بشكل متزايد بين مصر والغرب ، وهو الأمر الذي يقول جمال عبد الناصر انه يسعى اليه ، وهو كذلك ما قد استقرت عليه السياسة الرسمية للولايات المتحدة (٨) ٠

وفي ٤ أكتوبر ١٩٥٤ طرحت اسرائيل مشكلة السفينة (بات جاليم) على مجلس الأمن ، وفي ٦ أكتوبر أحالت مصر المسألة الى اللجنة المصرية الاسرائيلية المختلطة للهدنة وقد بحث مجلس الأمن ، ولجنة الهدنة ، حجج كل من مصر واسرائيل بشيء من التفصيل ولكنهما لم تتوصلا لقرار ٠

وفي ٤ ديسمبر ١٩٥٤ ، أبدت الحكومة المصرية استعدادها لاطلاق سراح طاقم السفينة بعد استكمال الاجراءات الضرورية (وقد أطلق سراح الطاقم في قطاع غزة في أول يناير ١٩٥٥) وأن مصر كذلك على استعداد للافراج عن الشحنة المصادرة للسفينة على الفور ٠

وفي ٢٣ ديسمبر ، أعلنت مصر انها سوف تكون على استعداد في المستقبل القريب للافراج عن السفينة ذاتها وان اشترطت أنها لن تسمح للسفينة (بات جاليم) بعبور القناة وطلبت ان يقوم طاقم غير اسرائيلي بسحب السفينة في اتجاه الجنوب مرة أخرى (٩) ٠

---

(٨) برقية سرية من واشنطن الى القاهرة رقم ٥٤١ في أكتوبر ١٩٥٤ ، ملف رقم ٦٨٤ أ ـ ٥٣ ـ ١٠ ـ ١٥٤) ٠

(٩) انظر مثال هاري هوارد : السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى وحرب سيناء وأزمة ١٩٥٦ ، نشرة الخارجية الأمريكية رقم ٥٨٠١ ص ٣٠ ووثائق الأمم المتحدة الواردة في الملف ، وانظر العديد من المراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية وسفارتها في القاهرة ملف ٦٨٤ ـ ٥٣ ومن القاهرة برقيات ٦٤٠ في ٧ أكتوبر ، ٦٥٦ في ٨ أكتوبر سري ، ٧٠٦ سري ١٥ أكتوبر حتى ١٠٩٤ سري في ٦ ديسمبر ، ١١٠٥ سري والى القاهرة برقيات سري ٥٤١ في ٤ اكتوبر و ٧٩٣ في ٢ نوفمبر و ٨١٤ في ٢٤ نوفمبر ٠

ومع أن قضية (بات جالبم) لم تحسم ، فقد أبرزت الحجج القانونية التى تنيرها مصر بهدف حرمان السفن الاسرائيلية من الملاحة فى قناة السويس • وقد أوضح أحد المسؤولين فى وزارة الخارجية المصرية لعضو بالسفارة الأمريكية فى القاهرة :

(أ) انه بموجب المادة (١٠) من اتفاقية ١٨٨٨ فانه من حق الحكومة المصرية أن تتخذ التدابير للحفاظ على النظام العام وأن الرأى العام فى مصر يعارض بشدة استخدام السفن الاسرائيلية لقناة السويس ، الى درجة أن القوات المصرية قد لا تكفى لضمان عبور تلك السفن للقناة عبورا آمنا •

(ب) ان العبور فى المياه الاقليمية المصرية فى خليج السويس مؤسس على افتراض أن هذا العبور برىء ، وهو ما لا يمكن القول به فى حالة اسرائيل •

(جـ) وأن حالة السفينة (بات جاليم) لا تنطوى على عبور محايد للسلع بما يشبه الحالات التى حدثت عام ١٩٥١ ، بل كانت مقتصرة على عبور السفن التى تحمل العلم الاسرائيلى (١٠) •

وفى نفس الوقت أكد المسؤولون فى وزارة الخارجية المصرية فى تصريحاتهم ، أنه بغض النظر عن مسألة العبور الآمن ، فمن المستحيل على الحكومة المصرية ان تسمح لسفينة اسرائيلية بعبور قناة السويس (١١) •

وفى ٤ يناير ١٩٥٥ أعلن هنرى كابوك لودج ممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن أن الولايات المتحدة تعتبر القيود المصرية على مرور السفن فى قناة السويس مخالفة لروح وهدف الهدنة المصرية الاسرائيلية ١٩٤٩ ، ومناقضة لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ وتراجعا عن الأهداف التى التزم بها الطرفان عند توقيع اتفاقية الهدنة وأن الولايات المتحدة تتطلع لذلك الى مصر كى تنفذ تلك القرارات والاتفاقيات ، وأضاف لودج أن اتخاذ مصر لموقف التصالح فى قضية (بات جاليم) وتجاه الملاحة عموما ، انمـــا يؤكد احترامنا لمصر باعتبارها القيم الشرعى على قناة الســـويس ، وهو الموقف الذى تأكد مؤخرا باتفاق مصر التاريخى مع المملكة المتحدة (١٢) •

---

(١٠) برقية سرية من القاهرة رقم ٧٠١ فى ٢٦ نوفمبر ٥٤ ملف ٩٨٤ أ ـ ١١/٥٣ ـ ٢٦٥٤ •

(١١) برقية سرية من القاهرة رقم ٧٣٠ فى ٣ ديسمبر ٥٤ ملف ١٩٨٤ أ ـ ٥٣ ـ ٣٥٤/١٢ •

(١٢) نشرة الخارجية الأمريكية ١٧ يناير ١٩٥٥ م •

لكن ذلك النداء الذى أطلقه السفير الأمريكى لودج لم يحقق نجاحا كبيرا ، وواصلت مصر فرض القيود على الملاحة الاسرائيلية فى قنـــاة الســـويس ٠

وفى أواخر سبتمبر ١٩٥٦ بعد عامين من احتجاز مصر للسفينة الاسرائيلية (بات جاليم) أكد مسؤول بالخارجية الاسرائيلية للسفارة الأمريكية فى تل أبيب ، أنه لم يحدث ان عبرت ســـفينة تحمل العلم الاسرائيلى قناة السويس منذ ان قامت دولة اسرائيل ، أما الســـفينة (بات جاليم) فقد صودرت وضمتها مصر الى بحريتها (١٣) ٠

العلاقات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية :

لم يكن للانســـحاب التدريجى للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس ، أو لاصرار مصر على رفض السماح للسفن الاسرائيلية باستخدام القناة أثرا ملحوظا قبيل يوليو ١٩٥٦ على أداء الشركة البحرية العالمية لقناة السويس أو على ادارتها ، فقد ظلت الشركة تعمل بموجب شروط الامتيازات ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ ومختلف القوانين المصرية والعديد من الاتفاقيات اللاحقة ، وآخرها اتفاقية ٧ مارس ١٩٤٩ التى كان متوقعا أن تظل سارية المفعول حتى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ حين ينتهى مفعول امتياز الشركة (١٤) ٠

كما ان التطورات السياسية التى حدثت منذ عام ١٩٥٢ فى مصر لم تؤثر كبيرا على شركة قناة السويس ٠

وفى سبتمبر ١٩٥٤ نشرت الصحف المصرية ان الحكومة المصرية قد قررت تشكيل لجنة خاصة للاعداد لنقل ملكية الشركة بيسر وسلاسة حين تنتهى امتيازها بعد ١٤ عام (١٥) ٠ وقد أبلغ ممثل الشركة الســـفير الأمريكى فى القاهرة ، أنه لا يحتمل أن توافق مصر على تجديد امتياز الشركة بعد عام ١٩٦٨ (١٦) ٠

---

(١٣) برقية سرية من تل أبيب رقم ٢٩٧ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ ملف رقم ٩٧٤ ـ ٢٦٥٦/٩/٧٣٠١

(١٤) انظر نصوص امتيازات ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ ، والاتفاقيات الأخرى الهامة فى مجموعة وثائق مشكلة قناة السويس ، المصدر السابق ص ٩ ـ ٢٠ ، انظر أيضا ملخصات الاتفاقيات والقوانين الهامة الخاصة بشركة قناة السويس فى : Lenczowski, George, The Middle East in World affairs, 2nd ed., Cornell University Press, 1956, pp. 497-499.

(١٥) تقرير اخبارى فى صحيفة الاجبشيان جازيت عدد ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ مرفق برقية رقم ٦٦٩ من القاهرة فى ٨ أكتوبر ١٩٥٤ سرى ، ملف ٩٧٤ ـ ١٠/٧٣١ ـ ٩٤٥ ٠

(١٦) برقية محظورة من القـــاهرة رقم ٧٦ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٤ ، ملف ٩٧٤ ـ ٩٥٤/١٠/٥٣٠١ ٠

بل ان جمال عبد الناصر ألقى خطابا فى ٨ نوفمبر ١٩٥٤ تحدث فيه عن علاقات الصداقة بين الشركة والحكومة ، وعن عزم مصر على الاستعداد للنهوض بالالتزامات التى سوف تضطلع بها فى عام ١٩٦٨ (١٧) ٠

الا انه خلال عام ١٩٥٥ وقعت بعض المشكلات الطفيفة بين الشركة المصرية فقد كانت الحكومة تصر على توظيف الشركة للمرشدين المصريين على الرغم من قلة المتوفر منهم ، كما لم تكن الحكومة تسمح للشركة بتوظيف المرشدين الذين تحتاجهم الحكومة المصرية فى بحريتها التجارية ، كما حدثت خلافات بين الشركة والحكومة حول المسائل المتصلة باخطار الملاحة وعلاقاتها بالسكك الحديدية المصرية (١٨) ، وكان أخطر خلاف بين الشركة والحكومة حول الأمور المالية ، فقد كانت الشركة وهى تنتظر تصفيتها عام ١٩٦٨ تقوم بشراء ما تبقى من الأسهم الأصلية من حملة السندات بالقيمة المعادلة للقيمة الحالية للأسهم مضافا اليها الايرادات المتوقعة قبل التصفية ، وكانت الحكومة تريد أن تستثمر الشركة نصف احتياطياتها على الأقل فى مصر ، لكن الشركة شعرت أن ذلك سوف يؤدى الى فقدانها لسيطرتها (١٩) ٠

وفى حديث بين رئيس الشركة فرانسوا شارل رو Francois Charles-Roux والقنصل الأميركى فى بور سعيد ، أعرب رئيس الشركة عن عدم الارتياح لاتجاه الأحداث فى مصر وقد رأى أنه بعد أن خفت حدة التوتر التى كانت سائدة من قبل بعد توقيع اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤ ، ظهرت حالة جديدة من الغليان والهستيريا نجمت عن معارضة مصر القوية للحلف العراقى التركى الموقع فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وقال شارل رو ان الشركة لا تسعى للاستقلال بوجودها ، ولكن كفاءتها فى التشغيل تتطلب الحد الأدنى من التدخل فى شؤونها ، الا أن التدخل والضغوط من جانب مصر تزداد بشكل مزعج ، وأضاف الرئيس الفرنسى للشركة ، أنه وان لم يكن يتوقع اتخاذ اجراء متطرف مثل انهاء امتياز الشركة قبل موعده ، لسبب بسيط ، هو أن الحكومة تعلم عدم قدرتها على ادارة القناة ، فانه يتوقع المزيد من

---

(١٧) برقية من القاهرة رقم ٩٦٣ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ملف ٧٧٤ ـ ١١/١٣ ـ ١٩٥٤ ٠

(١٨) مذكرة ادارة الشرق الادنى بالخارجية الأمريكية عن حديث بين الان مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، وممثلى شركة قناة السويس فى أول ديسمبر ١٩٥٥ ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ وانظر برقية سرية من بورسعيد رقم ٤٧ فى ١٤ مارس ١٩٥٥ ، وبرقية من القاهرة رقم ١٧٧٧ فى ١٥ مارس ١٩٥٥ ، نفس الملف ٠

(١٩) مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية السابق الاشارة اليها ٠

المتصايقات من الحكومة فى القاهرة بأكثر مما يتوقعها من صغار الموظفين فى منطقة القناة . على نحو ما كان يحدث فى الماضى (٢٠) .

لكن السفير الأمريكى فى القاهرة (هنرى بايرود) كانت له وجهة نظر مختلفة على نحو ما وضعه فى تقييم منفصل للموقف ، فقد رأى أن الشركة قد اعتادت أن تنظر بعين السخط للوضع فى منطقة القناه . وقال ان ادارة الشركة تتمتع بموهبة فذة فى التنبوء بالمشكلات والصعوبات ، وأضاف السفير الأمريكى أن شركة القناة تعمل بشكل يبعث على الارتياح ويحقق الربح . وتنجز من الأعمال ما لم تنجزه من قبل فى تاريخها ، كما أن الحكومة قد تركت الشركة تؤدى عملها . أما المتاعب والصعوبات التى تشكو منها الشركة فهى تعود الى الثمن الذى تدفعه لأداء عملها فى مصر باكثر مما يعود الى وجود مؤامرة خبيثة ضد وجودها (٢١) .

وفى ديسمبر ١٩٥٥ بحث الوزير المفوض الفرنسى فى واشنطن مع الخارجية الأمريكية مشكلة استثمارات شركة قناة السويس خارج مصر ، وأعرب عن أمله أن تمارس الولايات المتحدة نفوذها لمساعدة الشركة على الاحتفاظ بها بشكلها القائم . وأجابت الخارجية الأمريكية بأنها مهتمة بمسار المباحثات الجارية بين مصر والشركة ، وترى من الأفضل انتظار نتائجها قبل تقرير أى اجراءات جديدة (٢٢) .

قلق الدول الغربية من نتائج انتهاء سريان امتياز شركة قناة السويس :

كانت الدول الغربية المنتفعة بقناة السويس تحاول التكهن بالنتائج التى يمكن أن تحدث بعد انتهاء سريان امتياز الشركة ، ففى الثامن عشر من ابريل ١٩٥٥ ، أبلغ أحد أعضاء السفارة الايطالية فى واشنطن الخارجية الأمريكية ، أن حكومته تشعر بقلق بالغ . وترى أن الدول الرئيسية المنتفعة بالقناة يجب أن يكون لها رأى فى تقرير طبيعة التنظيم الذى سوف يحل محل الشركة القائمة . وقال المسؤول الايطالى انه ما من شك أن المصريين سوف يتولون أمر ادارة القناة ، الا انه من الضرورى أولا توفير بعض الضمانات للدول البحرية الرئيسية عن صيانة القناة وكفاءة تشغيلها فى المستقبل .

---

(٢٠) برقية سرية من القنصلية الأمريكية فى بورسعيد رقم ٤٧ فى ١٤ مارس ١٩٥٥ إلى السفير البريطانى .

(٢١) برقية من السفارة رقم ١٧٧٧ فى ١٥ مارس ١٩٥٥ ، ملف رقم ٩٧٤ ـ ٧٣٠١

(٢٢) مذكرة سرية من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية Wilkins مع شارل البرت Charles Lucet فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥ ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .

وقد أجابت الخارجية الأمريكية أنه من السابق لأوانه بكثير بلورة أى أفكار محددة عن مستقبل القناة ، وان كان الموقف الأمريكى بتأسس على مبادىء اتفاقية ١٨٨٨ . لا سيما فيما يتصـــل بحرية الملاحة فى القنـــاة (٢٣) ٠

وبعد ذلك بقليل ، أبلغ أحد المسؤولين بالخارجية البريطانية عضوا بالسفارة الأمريكية فى لندن ، أن مجلس الوزراء البريطانى يولى اهتمامه لمستقبل شركة قناة السويس وتعهد بتبادل المعلومات مع السفارة حول الموضوع بانتظام (٢٤) ٠

تدهور علاقات الدول الغربية مع مصر . وتأميم مصر لشركة قناة السويس :

فرضت مسكلة مستقبل قناة السويس نفسها بشكل شديد الالحاح عام ١٩٥٦ بصولة مفاجئة ، ولم تكن الخلفيات المباشرة لتفجير المشكلة هى الخلافات بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس بقدر ما كانت هى ذلك التدهور الخطير فى علاقات مصر مع الغرب بشكل عام ، وقد تمثل هذا التدهور أوضح ما يكون فى المظاهر التالية :

(أ) النقـد المصرى العنيف لاتجاهات الغرب ومواقفه من النزاع المصرى الاسرائيلى ٠

(ب) اعتراضات مصر الشديدة على التحركات الغربية نحو اقامة دفاع اقليمى فى الشرق الأوسط ٠

(جـ) الخطوات العديدة التى اتخذتها مصر وزادت من تقاربها مع دول الكتلة الشرقية ، كما كانت ثمة صعوبات أخرى فى علاقات مصر مع الغرب تتصل بالمرور فى قناة الســـويس ، ففى مايو ١٩٥٦ ، منعت السلطات المصرية السفينة اليونانية (باناجيا Panagia) من عبور القناة من احدى الموانى الاسرائيلية الى ميناء آخر ، الأمر الذى أدى الى احتجاج اسرائيل فى الأمم المتحدة (٢٥) ٠

وفى يوليو ١٩٥٦ احتجت السفارة الأمريكية فى القاهرة على انسراط مصر فى يونيو أن توفر لها سفن الولايات المتحدة بعض البيانات كسرط

---

(٢٣) مذكرة سرية لادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن حديث بين مستر هارت Hart بالاداره ، ومستر سان سرفيريو السكرتير الأول بالسفارة الايطالية فى واشنطن ١٨ أبريل ١٩٥٥ (ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١) ٠

(٢٥) برقية من تل أبيب رقم ١٢٧٣ فى ٢٤ يونيو ١٩٥٦ وبرقية رقم ٨٣٥ فى ٢٥ يونيو من بورسعيد ، وبرقية أخرى رقم ٥ فى ٢٢ يوليو سرى ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ، ٢٤ يونيو ، و ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، ٢٢ يوليو ١٩٥٦ ٠

لعبورها القنـاة ، وهو الشرط الذى اعترضت عليه السفارة واعتبرته انتهاكا لاتفاقية ١٨٨٨ ، ولحقوق الولايات المتحدة المعترف بها فى المذكرة المصرية المؤرخة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ ، ومناقضا للاعفاء المعتاد للسفن من أى شروط تقضى بالافضاء بمعلومات عسكرية (٢٦) ٠

ومع ذلك ظلت الدول الغربية تقدم لمصر المساعدة الاقتصادية الى أن أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى يوليو ١٩٥٦ سحب العرض الذى سبق أن تقدمتا به فى ديسمبر ١٩٥٥ م للمساعدة فى تمويل مشروع السد العالى فى مصر (٢٧) ٠

وقد شرح وزير الخارجية الأمريكى دالاس للسـفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين ، أسباب اتخاذ هذا القرار فى حديث طويل ، أشار فيه الى ضخامة حجم المشروع ، والتعقيدات القانونية المتصلة بمياه النيل ، واجراءات التقشف التى سيفرضها تنفيذ المشروع على الشعب المصرى ، والمعارضة القوية للمشروع فى الولايات المتحدة ، وأكد دالاس مع ذلك أن القرار لا يعكس عدم الصداقة مع مصر ، وأن الولايات المتحدة ستظل مع ذلك تتعاون مع الحكومة والشعب المصرى (٢٨) ٠

وفى خطاب للرئيس جمال عبد الناصر ألقاه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، يفسره المؤرخون بأنه بمثابة الرد على القرار الأمريكى البريطانى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى ، أعلن قرارا بتأميم الشركة العالمية البحرية لقناة السويس التى أدانها عبد الناصر بأنها (شركة نصب) اغتصبت حقوق مصر ، وأكد ان التاريخ لن يعيد نفسه ، وأن يوجين بلاك ، رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير لن يلعب نفس الدور الذى لعبه دى ليسيبس من قبل ، وأن مصر سوف تبنى السد العالى وتستعيد حقوقها

---

(٢٦) رسالة من القاهرة رقم ١١٥٣ فى ١٢ مايو ١٩٥٦ مع مرفقاتها ، برقيات سرية رقم ٣٦ فى ٩ يوليو ، رسالة رقم ٧٨ فى ٢٦ يوليو ، ملف ٧١١ ـ ٥٨٧٤ ، ملف ٧٤٤ ـ ٥٤١١ ٠

(٢٧) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٦ ص ١٠٥٠ ٠

(٢٨) مذكره الحديث فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ سرى ـ ملف ٨٧٤ ـ ٢٦١٤ ، وانظر البرقية رقم ٥٢ فى ٩ يوليو ١٩٥٦ الى القاهرة (سرى للغاية) ملف ٨٧٤ ـ ٢٦١٤ ، ومذكرة السفاره البريطانية فى واشنطن ١٠ يوليو ١٩٥٦ ، نفس الملف ٠ فى حقيقة الأسباب وراء سحب عرض تمويل مشروع السد العالى ، انظر الفصل العاشر فى تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٦) دكتور رضا أحمد شحاته ، ١٩٦٥ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

المغتصبة ، ولذلك فمصر سوف تقوم بتحصيل الدخل السنوى لقناة السويس الذى يقدر بمائة مليون دولار ، بدلا من أن تحصله شركة القناة مقابل عملياتها (٢٩) ٠

وبعد ذلك بعدة شهور ، صرح دالاس وزير الخارجية الأمريكى ، ردا على أحد الأسئلة فى مؤتمر صحفى ، أن وزارة الخارجية الأمريكية ، وان لم نتوقع ان يكون رد فعل عبد الناصر لسحب عرض تمويل مشروع السد العالى « الاستيلاء » على قناة السويس ، فقد علمت من قبل ، أنه قد خطط « للاستيلاء » على القناة منذ فترة من الزمن ، وقد أشار دالاس الى خطاب ألقاه الرئيس اليوغوسلافى تيتو فى نوفمبر ١٩٥٦ قال فيه تيتو ، أن عبد الناصر قد أبلغه فى فبراير ١٩٥٥ بنيته « الاستيلاء » على شركة القناة ، لأن مصر كدولة مستقلة لا يمكن أن تقبل مثل هذه الممارسة للسلطة من قبل الأجانب على أراضيها ، وذكر دالاس أن هذه النية قد أبلغت الى تيتو حين كان موضوع السد العالى محل بحث من البنك الدولى وقبل اتخاذ القرار بعدم المضى قدما فى تمويل مشروع السد العالى بعام تقريبا (٣٠) ٠

---

(٢٩) انظر مجموعة وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ص ٥ ٢ـ ٣٢ ٠

(٣٠) نص تصريحات دالاس فى المؤتمر الصحفى فى ٢٢ أبريل ١٩٥٧ ، انظر السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ـ المصدر ص ٢٧٥ ـ ٢٨٢ ٠